

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٣٥٤

الثلاثاء، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيدة بيرسيغال
	الأردن السيدة قعوار
	أستراليا السيد كوينلان
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد ندوهونغريهي
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد دولاتر
	لكسمبرغ السيد أسيلبورن
	ليتوانيا السيدة ياكوبونيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1472120 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

المعارضون:

إقرار جدول الأعمال

أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

أقر جدول الأعمال.

المتنعون عن التصويت:

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

جمهورية كوريا، رواندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ٨ أصوات مؤيدة وصوتان معارضان مع امتناع خمسة أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزير جان أسيلبورن الحاضر في قاعة مجلس الأمن. إن حضوره تأكيد على أهمية المسألة قيد المناقشة. وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

واقترح أن يوجه المجلس دعوة إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

السيدة قعوار (الأردن): شكراً جزيلاً على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن. لقد قدم الأردن، بالنيابة عن المجموعة العربية، مشروع القرار العربي الخاص بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإيماناً منا بضرورة أن يستجيب مجلس الأمن إلى الحقوق الفلسطينية المشروعة في العيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة وذات السيادة الكاملة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش بأمن وسلام وضمن حدود آمنة مع دول المنطقة كافة وفقاً للشرعية الدولية وللمرجعيات المعتمدة بهذا الشأن، بما فيها قرارات هذا المجلس المتعددة ومنها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وأيضاً مبادرة السلام العربية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/916 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

لقد مضى الأردن في هذه العملية داخل مجلس الأمن مسترشداً بالإجماع العربي، وداعماً للقرار السياسي للقيادة

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ

إن مشروع القرار العربي وتقديمه لا يعتبران بأي شكل من الأشكال خطوة أحادية، بل إنه حق مشروع للشعب الفلسطيني الذي اختار مسار السلام ولجأ إلى الأمم المتحدة كخيار أخير بعد أن أغلقت إسرائيل السبل أمام تحقيق طموحاته المشروعة. إن الإجراءات الأحادية هي تلك التي تقوم بها إسرائيل، وفي مقدمتها النشاط الاستيطاني وتشريع قوانين تمييزية مثل قانون المواطنة، بالإضافة إلى الممارسات غير القانونية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تبعدنا كل يوم عن مسار السلام، والتي تهدد بشكل واضح مستقبل حل الدولتين. إن على المجتمع الدولي أن يلتفت إلى حسامة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمعاناة المتزايدة للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع، وأن يدرك أن الوضع لا يمكن أن يستمر، وأنه سيدفع المنطقة إلى المزيد من حلقات العنف والتزاع.

وعلىنا تكثيف هذه الجهود جميعها. وإن نتيجة هذا القرار يجب ألا تمنع تكثيف الجهود للمضي قدما من خلال التشاور والمباحثات والمفاوضات لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، والذي يجب أن يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة في إطار حل الدولتين الذي يضمن السلام والأمن للجميع في المنطقة. وعلىنا الاستمرار في جهودنا الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في السنوات الأخيرة، لم تستثمر أي من الحكومات في الجهود المبذولة لتحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني أكثر مما فعلت الولايات المتحدة. وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى السلام، فإن من الأهمية بمكان عدم التخلي عنه. وكما ذكرنا هذا الصيف في غزة، ومؤخرا وبشكل مؤلم جدا أيضا في القدس والضفة الغربية، فإن الآثار الإنسانية

الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس. وسيبقى الأردن في مقدمة المدافعين عن القضية الفلسطينية وعن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق كافة في مجلس الأمن وفي جميع المنابر الدولية. وكونه صاحب مصلحة وطنية، عليه إتمام حل الدولتين الذي يرتبط بالمصالح العليا للدولة الأردنية.

وكنا نأمل أن يعتمد مجلس الأمن اليوم مشروع القرار العربي، إذ تقع على المجلس المسؤوليتين القانونية والأخلاقية في العمل على حل التزاع الإسرائيلي الفلسطيني، جوهر التزاع في الشرق الأوسط، كما أن جميع المحاور في مشروع القرار هي محل قبول، ليس فقط لجميع أعضاء المجلس وإنما بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وتشمل هذه المحاور حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والوصول إلى حل سلمي ينهي الاحتلال للأراضي الفلسطينية ويحقق رؤية الدولتين ويحل قضية اللاجئين الفلسطينيين والقضايا الأخرى بعدالة، ويؤدي لأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

ولن يثنيّا عدم اعتماد مشروع القرار أبدا عن دفع المجتمع الدولي، وتحديد الأمم المتحدة للانخراط بشكل فاعل في إيجاد حل للتزاع. وسنستمر بالعمل الدؤوب والحديث على استئناف مفاوضات السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين - ضمن إطار جاد وملتمزم - المفضية إلى تجسيد حل الدولتين خلال فترة زمنية معقولة وإلى إنهاء التزاع عبر حل جميع القضايا الجوهرية وهي قضايا القدس واللاجئين والأمن والحدود والمياه طبقا للمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وبما يلي ويصون بالكامل المصالح الحيوية الأردنية العليا المرتبطة بهذه القضايا. إن الموقف الرسمي للأردن واضح ومعروف من جميع تلك القضايا، وقد قدم الأردن مشروع القرار دون المساس بمواقفنا القانونية منها، ومن دون أن يفهم بأي شكل من الأشكال بأنه تغير فيها.

طريق المفاوضات. ويمهد مشروع القرار الطريق إلى مزيد من الانقسام بين الطرفين بدلا عن التوفيق بينهما. بل إن من شأنه أن يزيد حدة المواجهة التي سعى إلى معالجتها.

وما فتئت الولايات المتحدة تواصل العمل على مدى عقود عديدة في السعي إلى تقديم المساعدة على إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بصورة شاملة. وما زلنا ملتزمين بتحقيق السلام الذي يستحقه الفلسطينيون والإسرائيليون - أي دولتين لشعبين، على أن تكون فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل اليهودية الديمقراطية. والولايات المتحدة مدركة للشعور بالإحباط وخيبة الأمل الكبيرة على كلا الجانبين طوال سنوات السعي إلى السلام - ونحن نشاطرهما ذلك الشعور، ونتفهم التحديات الهائلة التي يتعين على كلا الطرفين التغلب عليها كي يصبح السلام حقيقة ملموسة. غير أننا نؤمن في الوقت ذاته إيماننا راسخا بأن الوضع القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن استمراره.

وتسلم الولايات المتحدة بالدور الذي اضطلع به المجلس في وقت سابق في السعي إلى وضع حد مستدام للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك من خلال القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل "داخل حدود آمنة معترف بها" وفي خطاب تلاه الرئيس أوباما في أيار/مايو ٢٠١١، مضي إلى مزيد من التفصيل في ذلك الشأن:

"نرى الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تسفر المفاوضات عن دولتين، على أن تكون لفلسطين حدود دائمة مع إسرائيل والأردن ومصر، وإسرائيل حدود دائمة مع فلسطين، بناء على خطوط عام ١٩٦٧ وعلى

المرتبة عن دورات العنف مأساوية للغاية. وما فتئت الولايات المتحدة تبحث كل يوم عن سبل جديدة لاتخاذ خطوات بناء لدعم الطرفين في إحراز تقدم نحو تحقيق التسوية عن طريق التفاوض.

غير أن مشروع القرار (S/2014/916) المعروض علينا اليوم ليس إحدى تلك الخطوات البناءة، بل إن من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى العودة إلى مناخ يمكن من تحقيق دولتين لشعبين. للأسف، وبدلا من أن يعرب النص عن تطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، فإنه يتناول شواغل جانب واحد فحسب. وهو يتسم بعدم التوازن إلى حد كبير، ويتضمن العديد من العناصر التي لا تفضي إلى بيئة مواتية للمفاوضات، بما في ذلك المواعيد النهائية غير المواتية التي لا تأخذ في الاعتبار شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طُرح مشروع القرار للتصويت دون مناقشته أو النظر فيه على النحو الواجب فيما بين أعضاء المجلس، وهو أمر غير معتاد إلى حد بعيد، وخصوصا بالنظر إلى خطورة المسألة قيد النظر. ويجب أن نواصل العمل بطريقة مسؤولة وأن نمتنع عن اتخاذ الإجراءات التي يحتمل أن تؤدي إلى حلقة من النكسات المتتالية.

لقد صوتنا اعتراضا على مشروع القرار، ليس لأننا نشعر بالارتياح إزاء الوضع القائم، بل لأننا نعلم ما يعلمه الجميع هنا أيضا - وهو أن السلام لن يأتي إلا عن طريق الخيارات الصعبة والحلول التوفيقية التي يجب التوصل إليها على طاولة المفاوضات. ولن تؤدي هذه المواجهة اليوم في مجلس الأمن إلى دنو الطرفين من تحقيق حل الدولتين. لقد صوتنا اعتراضا على مشروع القرار ليس لأننا لا نأبه للمصاعب اليومية أو التهديدات الأمنية التي يتعرض لها الفلسطينيون والإسرائيليون، ولكن لأننا نعلم أن تلك المصاعب لن تتوقف، وأن التهديدات لن تتراجع إلى أن يتوصل الطرفان إلى تسوية شاملة عن

انتزعت حكومة الولايات المتحدة اتفاقاً بشأن استئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبدأ الأمل يراودنا جميعاً مرة أخرى. وبعد تسعة أشهر من ذلك، وبالرغم من المفاوضات المكثفة والجهود الدؤوبة لوزير الخارجية جون كيري، انتهت المفاوضات إلى طريق مسدود مرة أخرى. وفي صيف عام ٢٠١٤، اندلعت الحرب من جديد بقصف غزة بلا هوادة لأكثر من ٥٠ يوماً. وقد وضع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس حداً للقتال، إلا أن المفاوضات حول رفع الحصار عن غزة لا تزال متوقفة. كما شهدنا توترات خطيرة بشأن جبل الهيكل، والسعي الجامح للاستعمار ودورات الانتقام بين المتطرفين في ظل خطر حقيقي لانطلاق انتفاضة جديدة في نهاية المطاف. والهجمات الصاروخية التي انطلقت من غزة مرة أخرى مؤخراً تدل على الوضع المتقلب بدون أفق سياسي.

لقد آن أوان تهيئة ذلك الأفق السياسي. حان الوقت لاتخاذ إجراءات جريئة وملموسة تهدف إلى تحقيق سلام عادل ودائم. لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. ولكن من الواضح لنا أن أمن دولة إسرائيل يتوقف أن تقوم إلى جانبها دولة فلسطين الديمقراطية ذات السيادة والمتصلة الأراضي والقابلة للبقاء، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين. والحل القائم على دولتين هو الوحيد الذي يمكن أن يحقق الإنصاف، سياسياً وأخلاقياً. ولا يوجد بديل عن ذلك.

وبالتصويت اليوم مؤيدة لمشروع القرار المقدم من الأردن باسم المجموعة العربية (S/2014/916)، فإن لكسمبرغ قد صوتت مؤيدة لحل الدولتين - دولتي إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لقد صوتنا لصالح الحل الذي طالما دافعنا عنه طوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن والذي كان من أولويات سياستنا الخارجية دائماً. صوتنا من

أساس تبادلات يتفق عليها الطرفان كي تكون لكلتا الدولتين حدود آمنة ومعترف بها.

وأوضح أنه:

”يجب أن يكون للشعب الفلسطيني الحق في أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يحقق إمكاناته كاملة في دولة ذات سيادة ومتصلة الأراضي“.

ستواصل الولايات المتحدة دعوة الطرفين في مسعى منها لإيجاد طريق المضي قدماً. ونحن على استعداد للعمل معهما وتقديم الدعم إليهما متى أبدأ استعداده للعودة إلى طاولة المفاوضات. وسنواصل معارضة الإجراءات التي يتخذها كلا الجانبين متى رأينا أنها تلحق الضرر بمسألة السلام، سواء اتخذت تلك الإجراءات شكل النشاط الاستيطاني أو أتت في شكل مشاريع قرارات غير متوازنة في المجلس.

وعلى الطرفين تقع مسؤولية التفاوض وامتلاك الخيارات الصعبة الضرورية إذا ما كانا يرغبان في إحداث التغيير الحقيقي الذي طال انتظاره في المنطقة لفائدة شعوبها.

وتصويت اليوم ينبغي ألا يفسر على أنه انتصار لوضع راهن غير مستدام. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن يكون بمثابة صيحة تنبيه لتحفيز جميع الأطراف المعنية على اتخاذ خطوات مسؤولة وبناءة لتحقيق حل الدولتين الذي لا يزال هو السبيل الوحيد لوضع حد لدوام مستمرة من العنف والمعاناة. ونأمل أن ينضم إلينا من يشاركوننا رؤيتنا بشأن السلام بين دولتين - إسرائيل وفلسطين، تتمتعان بالديمقراطية والازدهار من أجل مضاعفة الجهود صوب إيجاد طريق إلى الأمام يمكن من خلاله حشد توافق دولي وتحقيق تقدم في المفاوضات المستقبلية وتهيئة أفق من الأمل للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): في تموز/يوليه من العام الماضي، وبعد ثلاث سنوات من الجمود،

المناقشات بحسن نية والعمل معاً من أجل سلام شامل وعادل ودائم، يلي مصالح إسرائيل وفلسطين والمنطقة برمتها. لا يحق لنا الفشل بعد الآن. وعام ٢٠١٥ يجب ألا يكون عاماً مهدراً آخر للسلام في الشرق الأوسط.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة تفهم وتتشاطر الإحباط العميق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط وعدم قبول الوضع الراهن وعدم جواز استدامته. وتحقيق حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أمر طال انتظاره. وسنواصل بذل كل جهد ممكن لتحويل طموحنا - إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً وقابلة للحياة تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل - إلى واقع ملموس.

ولطالما اعتقدنا أن المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل الدولتين يجب أن تستند إلى معايير واضحة ومتفق عليها دولياً. وأذكر أنه في شباط/فبراير ٢٠١١، شرحت في القاعة هذه رأينا فيما ينبغي أن تكون عليه تلك المعايير (انظر S/PV.6484)، في تحليل مشترك لتصويت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا على مشروع قرار بشأن المستوطنات (S/2011/24). ولذلك، نرحب بفكرة مشروع قرار يصدر عن مجلس الأمن بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط يحدد تلك المعايير. ومع ذلك، فإن الاتفاق على مثل هذا القرار يقتضي اختيار الوقت المناسب للمشاورات والمفاوضات بشأن مشروع القرار، بما في ذلك توقيته. ونحن نعتبر الرئيس عباس رجل سلام، ونفهم الضغوط على القيادة الفلسطينية للتصرف وشعورها بالإحباط نتيجة عدم إحراز تقدم. إلا أننا نشعر بخيبة أمل لعدم عقد المفاوضات العادية والضرورية بشأن تلك المناسبة.

والمملكة المتحدة تؤيد كثيراً من مضمون مشروع القرار (S/2014/916). ولذلك، فإننا نشعر بأسف كبير لامتناعنا عن

أجل تسوية سلمية تلي التطلعات المشروعة لكل من إسرائيل وفلسطين.

وبغية إنقاذ حل الدولتين، علينا أن نستفيد من دروس الماضي. ولن يتسنى للإسرائيليين والفلسطينيين التوصل إلى اتفاق إلا من خلال التزام المجتمع الدولي بإيجابية أكثر من أي وقت مضى وقيامه بتحديد إطار للتسوية بمعايير واضحة وجدول زمني محدد. وكان ذلك هو كل غرض مشروع القرار الذي قدمه الأردن. وبالرغم من نتيجة التصويت اليوم، مازلنا مقتنعين بأنه يمكن لمجلس الأمن، بل وينبغي له، أن يضطلع بدور بناء في هذه المسألة. ولكي يرقى المجلس إلى مستوى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يقوم بدور أكثر فعالية لدعم حل الدولتين والحفاظ عليه وإنهاء الاحتلال.

إن تصويتنا اليوم تعبير عن اقتناعنا - الاقتناع بأنه بات من الضروري أن نعمل، وأن نعمل الآن، وأنه لا يمكننا تأجيل الآجال الزمنية إلى أجل غير مسمى. إنقاذ حل الدولتين لا يمكن تمديده إلى ما لا نهاية. وتصويتنا اليوم لا يستهدف أحداً. وهو لا يتعلق بتقسيم أو توجيه أصابع الاتهام. بل على العكس من ذلك، فهو يصبو إلى أن يكون تصويت أمل. فبالصوت لصالح حل الدولتين، فإننا نوجه نداء إلى الأطراف - إلى المسؤولين السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك إلى المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين - ونطالبهم باختيار طريق المصالحة واستئناف المفاوضات. وندعو بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل إلى العمل بعزم إلى جانب الإسرائيليين والفلسطينيين حتى يتسنى للتعايش السلمي بين دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، أن يصبح حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

ونحن نأسف لأنه لم يكن في الإمكان اليوم اعتماد مشروع القرار المقدم من الأردن، ولكن يحدونا أمل كبير أنه بعد التصويت، سيكون من الممكن عما قريب استئناف

وبالنسبة للإسرائيليين، ضمان الأمن الدائم. وهذان المطلبان المشروعان لا يمكن أن يتحققا إلا إذا كان هناك تحرك نحو التوصل إلى الحل المعروف جيدا، المتمثل في تقسيم الأرض على نحو يسمح بإقامة دولتين لشعبيين.

وتؤمن فرنسا بإمكانية التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة للطرفين. ويجب أن نوفر لأنفسنا الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وتلك الوسائل جماعية. وهي تذكرنا حالات الفشل المتعاقبة في المفاوضات على مدى العشرين سنة الماضية بأن عملية السلام على النحو الذي مارسناها به يجب أن تتطور. ولا يمكن للطرفين - لأسباب محلية إلى حد كبير - أن يتخذا من تلقاء نفسيهما القرارات الصعبة اللازمة لاختتام المفاوضات. ولا يمكن أن تتحمل الولايات المتحدة وحدها عبء صعوبة تحقيق هذا السلام. فبعد أكثر من ٢٥ عاما من المفاوضات، يجب على المجتمع الدولي أن يتقاسم عبء تلك المفاوضات، وأن يضطلع بدوره في تحمل المسؤولية السياسية والتاريخية.

وفرنسا مصممة على تعزيز إيجاد طريقة تمكن من توثيق الدعم المقدم للمفاوضات من جانب الشركاء الدوليين ذوي الصلة، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والأعضاء الدائمون في المجلس، لإكمال الدور الرئيسي الذي تؤديه واشنطن العاصمة ودعمه. ويجب أن يكون هذا الجهد الجماعي قائما على الأساس الذي لا شك فيه بأنه ما من هيئة غير مجلس الأمن يمكن أن تضفي المصداقية على المفاوضات. ومن الواجب علينا أن نحدد المعايير المعترف بها دوليا لإجراء المفاوضات وتسوية النزاع بما يؤدي إلى تلبية مختلف المطالبات. وهذا ما دُعي المجلس وأعضاؤه للقيام به اليوم متحملين كامل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن ذلك المنظور، ما فتئنا ندعو المجلس إلى العمل من أجل وضع أساس يتسم بالمصداقية من أجل تحقيق السلام.

التصويت. فالمملكة المتحدة متمسك بالمعايير التي حددناها هنا في عام ٢٠١١، والتي أكدت عليها استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه. وآراؤنا بشأن المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، واضحة. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام وتضر آفاق الحل القائم على وجود دولتين ضرراً بالغاً. وجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، ينبغي أن تتوقف على الفور. وندعو جميع الأطراف إلى عدم اتخاذ خطوات أحادية من شأنها أن تجعل عملية البحث عن سلام على أساس المفاوضات أكثر صعوبة.

ونظراً لأن مشروع قرار اليوم لم يُعتمد، فإن المملكة المتحدة تود العمل مع الشركاء لإعادة النظر في فكرة استصدار قرار خلال عام ٢٠١٥ يحدد المعايير لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن مقتنعون بأنه يمكن، بمزيد من الوقت والجهد، تأمين قرار يحظى بالدعم الكامل لمجلس الأمن لأول مرة على الإطلاق.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): منذ توقف مفاوضات السلام في نيسان/أبريل والحالة آخذة في التدهور، وبتنا نواجه تهديدات. فمن جهة، يتجه حل الدولتين الأساسي إلى أن يصبح سراباً.

ويقوض الاستمرار في إنشاء مستوطنات غير قانونية بقاء الدولة الفلسطينية على أرض الواقع. وقد أصبح الرأي العام متطرفاً في إسرائيل وفي فلسطين أيضاً. ومن الناحية الأخرى، تتسارع دورات العنف من غزة إلى الضفة الغربية عبر القدس. وتجتمع الظروف لتندلع مواجهات واسعة النطاق.

ونحن على علم بلب المشكلة؛ إنه انعدام وجود آفاق سياسية تستجيب للمطالب المشروعة لكلا الشعبين - الإسرائيلي والفلسطيني - واحتياجاتهما، وهي: بالنسبة للفلسطينيين، التطلع إلى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة؛

فمسؤوليتنا تتمثل في المحاولة من جديد قبل فوات الأوان. ومن ثم، ستواصل فرنسا ما تقوم به من عمل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يأسف الاتحاد الروسي لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار S/2014/916، الذي كان من شأنه أن يعزز الأساس القانوني الدولي المعترف به عموماً لعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط بقوة جديدة الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، التي تقر بعدم وجود بدائل للنهج الجماعي الحقيقي اللازم لحل مشكلة معقدة من هذا القبيل، لا سيما وأن التزاعات التي لم تُحل منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً تشكل أحد أهم عوامل زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. فهي حجة قوية جداً في أيدي من يقومون بتجنيد المتطرفين، حيث يعملون على إقناعهم بأن السعي إلى التوصل لحلول سياسية أمر غير مفيد.

ونحن على اقتناع بأنه من أجل مضاعفة الجهود الجماعية وتنشيطها في هذا المجال، فإننا لا نحتاج فحسب إلى تواجد أكبر للمجموعة الرباعية، بمشاركة جامعة الدول العربية فيما تقوم به من عمل، بل أيضاً إلى مشاركة أوسع نطاقاً من مجلس الأمن في عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. وينبغي لذلك أن يعطي العملية زخماً جديداً وأن يوجه تركيز الأطراف إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المسؤولة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

ونحن لا نتفق مع اعتراضات من يرى أن مشروع القرار من شأنه أن يقوض آفاق عملية التفاوض. وللأسف، فقد بين العام الماضي أن العملية قد وصلت إلى طريق مسدود، باستثناء الولايات المتحدة بما وبانسحابها من المجموعة الرباعية. ونرى أن هذا خطأ استراتيجي، مثله كمثل استبعاد مقترحاتنا بتداول الأفكار في المجلس بغية إيجاد السبل الكفيلة بتنشيط عملية

وأرادت فرنسا أن تقدم - في شكل مشروع قرار - بديلاً بناءً وتوافقياً ومعقولاً للنص الفلسطيني الأولي حتى يصبح مجلس الأمن جهة فاعلة إيجابية في النزاع وليس مسرحاً لإبداء الاعتراضات وتقديم الإعلانات النظرية وتكرار استخدام حق النقض.

وللأسف، رداً على هذا النهج الإيجابي المتسم بحسن النية، لم تُجرى حتى الآن مفاوضات ذات مصداقية، على الرغم من حقيقة أن تدهور الحالة في الميدان يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. ولذلك صوتنا مؤيدين لمشروع القرار المقدم من الأردن، تحركنا للضرورة الملحة للعمل، والضرورة البالغة لإجراء تعديل في المنهجية، والمسؤولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ولا يعني هذا أن النص مثالي، فلدينا تحفظات على بعض المصطلحات، وكذلك على طريقة تقديم مشروع القرار.

وكنا نفضل أن يتم التوصل إلى نهج توافقي لتوحيد جميع أعضاء المجلس حول الرؤية الواضحة والمعروفة جيداً المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية وذات سيادة تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، ولا نزال نأمل في ذلك. وإذا كانت شروط التوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين، وتفصيل الترتيبات الأمنية، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية، جزءاً من الاتفاق المزمع إبرامه بين الطرفين، فيمكننا، بل يجب علينا، تحديد المعايير العامة لإجراء المفاوضات. كما أننا بحاجة إلى وضع جدول زمني واضح، نظراً لأن المفاوضات التي لا تحتتم أبداً لا يمكن أن تتمتع بأي مصداقية. وهذا ما يسمح به تماماً الاقتراح الفرنسي.

وتعرب فرنسا عن أسفها لعدم تمكننا اليوم من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك النقاط، التي ينبغي أن توحيد المجتمع الدولي. ولكن جهودنا يجب ألا تتوقف عند هذا الحد؛

مفاوضات الوضع النهائي ومدى هشاشة الحالة الحقيقية في غياب إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية، الهدف الذي تؤمن به أستراليا ونلتزم بتحقيقه. وتحت أستراليا جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية، وتطالب القادة من الجانبين بإظهار الشجاعة الحقيقية في العودة إلى المسار الصعب لمفاوضات السلام.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن موقف شيلي من الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قد أعرب عنه بلدي في هذا المنتدى ومنتديات دولية أخرى، وهو معروف على نطاق واسع. ونحن ندعم المفاوضات بين الطرفين والحل القائم على وجود دولتين، الذي يسمح للدولتين بأن تعيشا في سلام وأمن، ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دولياً. فبعد عقدين من العملية السلمية التي أطلقت في أوسلو، نعتقد أن الوقت قد حان لتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ولمجلس الأمن دور يؤديه في هذه المسألة، ويمكنه أن يساهم في استئناف الحوار، باعتبار ذلك جزءاً من مسؤولياته في صون السلم والأمن.

وشيلي، إذ تضطلع بمسؤوليتها الدولية، وانسجاماً مع دورها في هذه الهيئة وإدراكاً منها له، صوتت مؤيدة لمشروع القرار S/2014/916. وإننا غير سعداء بالممارسة كما تكشفت، وذلك في ظل ضيق المجال للتفاوض والحوار بين أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة. والمسألة، كما نراها، هي أن التفاوض أساسي لتحقيق توافق الآراء اللازم الذي يجعل العمل الجماعي للمجلس فعالاً في سعيه إلى إيجاد حلول قابلة للاستمرار. لكن المسألة كما نراها هي أننا أولينا الأولوية للحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الميدانية ولاقتناعنا بإمكانية التوصل إلى نتيجة سياسية تتيح تحديد الزخم في المفاوضات. فالتراع في غزة في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأحداث الشهور الأخيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد أثبتنا أن الوضع

التفاوض، بما في ذلك عن طريق إرسال بعثة من المجلس إلى الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن النزاع في الأرض المقدسة ما فتئ يتعمق بشكل منتظم، مع زيادة حالة الغضب واندلاع أعمال العنف على كلا الجانبين. أما بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة فإنه مستمر، بما في ذلك في القدس الشرقية، مما يقوض الفرص المتاحة لتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين.

لقد أوشكنا على نهاية عام ٢٠١٤، العام الذي أعلنه المجتمع الدولي السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فهل أوشكنا على تنفيذ التطلعات المشروعة للفلسطينيين في هذا العام؟ هل نحن أقرب من تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين أم أبعد عنه؟ للأسف، الإجابة واضحة. فتقاعس مجلس الأمن بشأن هذه المسألة يحكم على الحالة بأن تصبح وضعاً راهناً خطيراً لا يمكننا أن نقبل به. وفرصة واحدة لإذكاء للأمل، لا تكفي.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال أستراليا ملتزمة بالتوصل إلى مستقبل تعيش فيه دولة إسرائيلية وفلسطينية جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً. وعلى هذا النحو، يجب تركيز الجهود على تشجيع الطرفين بشكل بناء على العودة إلى إجراء مفاوضات مباشرة نحو تحقيق ذلك الهدف. ومما يؤسف له أن مشروع القرار قيد النظر اليوم (S/2014/916) لن يساعد هذه العملية، ولذلك السبب صوتنا معارضين له. فهو يفتقر إلى التوازن ويسعى إلى فرض حل مقدم من طرف واحد فقط. أما مسائل الوضع النهائي فلا يمكن حلها إلا بين الجانبين؛ فوجود عملية متفق عليها من قبل الطرفين هو السبيل الوحيد للمضي قدماً من أجل التوصل إلى اتفاق دائم.

ويؤكد العنف الذي تعرضت له الأراضي الفلسطينية وإسرائيل في الأشهر الأخيرة التكاليف البشرية المروعة لفشل

ضمان أمن إسرائيل ووجودها بصفتها دولة ذات سيادة. ولهذا السبب، ندعم المناقشة الشاملة لجميع مسائل الوضع النهائي. إن المسار النهائي نحو السلام الدائم يكمن في الحل التفاوضي، وقد آن الأوان لكي يعود الجانبان إلى محادثات السلام.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بمسألة العملية السلمية في الشرق الأوسط، تدعم جمهورية كوريا الحل القائم على وجود دولتين، باعتباره السبيل الوحيد القابل للاستمرار لبناء سلام دائم في المنطقة. ونحن نتفهم ونؤيد تماماً تطلّع الشعب الفلسطيني إلى قيام دولة مستقلة خاصة به. ونعتقد أن هذا الطموح ينسجم مع حق الشعب الفلسطيني، كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتقد أنه لا غنى عن المفاوضات المباشرة بين الطرفين لقيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وأي عمل انفرادي في تلك العملية من قبل أي من الطرفين سيؤدي إلى نتائج عكسية ويُعيق التقدم الحقيقي، وبخاصة أن الفقرة ١٠ من مشروع القرار S/2014/916 تدعو كلا الطرفين إلى الامتناع عن أي أعمال انفرادية.

لهذا، امتنعت جمهورية كوريا عن التصويت اليوم. وبالنظر إلى الحالة المتردية في الشرق الأوسط، فإننا نتفق مع تحذير الأمين العام المتكرر من أن الوقت ليس في صالح السلام. ونتشاطر الرأي بأنه كلما طال استمرار الحالة الراهنة من عدم الأمن، فإن مسار السلام الحقيقي سيصبح أطول. لكن هذا خليك بأن يمارس كل جانب ضبط النفس وألا يزيد الحالة سوءاً عبر القيام بعمل انفرادي. ونحث مجدداً جميع الأطراف على احترام الاتفاقات السابقة والعودة إلى مائدة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق تتوفر له مقومات البقاء، جوهره الحل القائم على وجود دولتين.

الراهن غير مستدام. وبعد ٤٦ سنة من الاحتلال، يعتصم الشعب الفلسطيني بالأمل في السيادة والاستقلال الكاملين. وشيلي تدعم هذه التطلعات المشروعة.

إننا ندرك أن في هذا المجلس رؤى مختلفة وأن بعض الوفود تعتقد أن الوقت غير موات من الناحية السياسية لاتخاذ إجراء. إنها مسألة بالغة التعقيد لحد أنه لن يكون من السهل أبداً تحديد الوقت المناسب للتصرف. لكن شيلي ستواصل المساهمة في تلك العملية لأننا مقتنعون بأن حل النزاع يقتضي وجود عزيمة شاملة وواقعية لدى جهات فاعلة عديدة، يمكنها أن تمهد الطريق، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نحو الحوار والسلام.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن نيجيريا تؤمن بالدور الحاسم لمجلس الأمن في السعي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد للأرض مقابل السلام وخريطة الطريق من أجل السلام في الشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية. ونحن مقتنعون بأن العمل الجماعي من قبل هذا المجلس أساسي في دفع العملية السلمية قدماً وتسريعها، وأنه بمثابة المحفز الأكثر أهمية في إنهاء النزاع المطول.

ووجهات نظر نيجيريا بشأن قضية فلسطين تسترشد دائماً بموقفها حيال سيادة القانون واحترام مبادئ القانون والعدالة الدوليين. ولدينا احترام مُلزم لمشروعية تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير والاستقلال والكرامة. وهذا ما يجعلنا نشجع الجانبين على إبداء مزيد من المرونة في مصالهما الاستراتيجية الطويلة الأمد. وفي الحقيقة، ليس هناك أي بديل للحل القائم على وجود دولتين، والذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين معاً جنباً إلى جنب في سلام واستقرار وأمن. وتبقى نيجيريا داعمة قوية لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والكرامة. وإننا ندرك أيضاً ضرورة

والصين على استعداد للانضمام إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إطار المجتمع الدولي في جهودهم المشتركة، وهي ستواصل الاضطلاع بدور بناء في تشجيع التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين.

السيد ندوهونغريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تأخذ رواندا الكلمة لتعيل تصويتها على مشروع القرار S/2014/916 بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وننوه مع التقدير بجهود الأردن في صياغة النص وتقديمه بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

إن موقف رواندا إزاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على نحو ما أعيد التأكيد عليه كل شهر خلال عضويتنا لفترة سنتين في المجلس، معروف جيداً. فعلى الدوام ظل بلدنا، فضلاً عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، يؤيد الحل القائم على وجود دولتين. ولكننا نشعر بالأسف لأنه، بالرغم من جهود الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك الدول العربية والمجموعة الرباعية والولايات المتحدة، لم يُحرز بعد أي تقدم في عملية السلام.

وبالنسبة لرواندا، ينبغي تحقيق التسوية النهائية للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة والحقيقية، مهما كانت مؤلمة. ونؤمن إيماناً كاملاً بأن التسوية عن طرق المفاوضات بين الطرفين وحدها ستسفر عن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ولديها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، على مجلس الأمن وغيره من أصحاب المصلحة زيادة جهودهم لضمان استئناف المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بالاستفادة من الأطر المتفق عليها سابقاً. وينبغي للطرفين، من جانبهما، أن يقطعاً التزامات جديّة بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والامتناع عن اتخاذ

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة لمشروع القرار S/2014/916 بشأن قضية فلسطين، الذي قدّمه الأردن بالنيابة عن جامعة الدول العربية. فهو يجسّد المطالب المعقولة للدول العربية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وينسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط ومع موقف الصين الثابت. وإننا نعرب عن الأسف العميق حيال عدم اعتماد مشروع القرار. والصين مهتمة للغاية بالقضية الفلسطينية - الإسرائيلية، وما فتئت تبذل جهوداً بناءة للدفع قدماً بالعملية السلمية في الشرق الأوسط.

وقد قدّم الرئيس الصيني شي جينبينغ في عام ٢٠١٣ أربعة اقتراحات بشأن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية. وفي هذا العام، اقترح وزير الخارجية الصيني وانغ يي خمس نقاط لحلّ النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. والصين تدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة في استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وإقامة دولة لفلسطين ذات سيادة واستقلال كاملين، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وانضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وتأمل الصين أن تستأنف فلسطين وإسرائيل محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وفي أن ينتهي الاحتلال في موعد مبكر ويتحقق التعايش السلمي. والعملية السلمية في الشرق الأوسط في مأزق عميق الآن، والتوترات بين فلسطين وإسرائيل مستمرة. وإننا نحث المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمساعدة فلسطين وإسرائيل لإنهاء دورة العنف والعودة إلى المسار الصحيح لمحادثات السلام. وندعو مجلس الأمن إلى أن يتولّى بفعالية المسؤولية عن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية وأن يؤدي دوره الواجب.

المتفاوضين للعمل بشكل حاسم إذا أُريد لنا أن نحقق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في قيام دولتين لديهما مقومات البقاء لشعبين نابضين بالحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع اعتراف كل واحدة منهما بالحقوق المشروعة للأخرى. وستظل حكومة رواندا ملتزمة التزاما كاملا بهذه العملية والإسهام، بقدر ما يمكنها، في التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذه الأزمة التي ما فتئت مستمرة لفترة أطول مما ينبغي.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): مع الأسف، تعين على ليتوانيا أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار S/2014/916 المعروض على المجلس اليوم. وينبغي ألا يفهم تصويتنا على أنه امتناع عن الحل نفسه. على العكس، تشكل معظم عناصر مشروع القرار أساسا جيدا للمزيد من العمل التعاوني لإرساء المعايير لمفاوضات السلام التي تسعى للتوصل إلى تسوية متفق عليها وسلمية للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ونود أن نوضح أنه لا يوجد أي بديل للمحادثات المباشرة بين الطرفين وندعو إلى استئناف فوري للمفاوضات. ومن خلال المفاوضات، يمكن تحقيق تسوية نهائية وعادلة ومتفق عليها للتراع. وعن طريق المفاوضات يمكن أن يصبح تحقيق الحل القائم على وجود دولتين واقعا تعيش فيه إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والتي تملك مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام والأمن واعتراف متبادل.

وفضلا عن ذلك، فإن استئناف المفاوضات مسألة ملحة. فالحالة التي لا يمكن استدامتها في غزة وازدياد أعمال العنف مؤخرا في القدس والضفة الغربية وتدهور السياق الاقليمي، كلها أمور تؤكد ضرورة تحقيق السلام الشامل وإنهاء كل المطالبات وتلبية التطلعات المشروعة للطرفين، بما في ذلك تطلعات الإسرائيليين إلى تحقيق الأمن وتطلعات الفلسطينيين

أي إجراء استفزازي يمكن أن يؤدي إلى تقويض آفاق تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وفي هذا السياق، تعتقد رواندا أنه لا يمكن لأي إجراء انفرادي يتخذه أي من الجانبين أن يحقق السلام الدائم في المنطقة ويسفر عن التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة لهذه الأزمة. بل على العكس، يمكن للمبادرات الانفرادية، مهما كانت حسنة النية، أن تعرض للخطر الحالة الراهنة، وهي هشة للغاية بالفعل. ونرى أن اتخاذ مجلس الأمن لقرار يمكن أن يساعد الطرفين على الإسراع باختتام المفاوضات بشأن إنشاء دولة فلسطينية، شريطة أن يُتخذ قرار كهذا بتوافق الآراء، إذ ينبغي أن يوافق عليه الطرفان المتفاوضان ويدعمه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولذلك، ترى رواندا أن مشروع القرار المقترح، الذي لم يحصل على توافق الآراء في المنطقة أو داخل المجلس، لا يمكن أن يساعد الطرفين على تحقيق ذلك الهدف.

وعلاوة على ذلك، من دواعي الأسف أن أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ لم تتح لهم أية فرصة لمناقشة مشروع القرار والتفاوض بشأنه وتحسينه، حيث جرت صياغته والتفاوض عليه وتعديله خارج المجلس. وجميع تلك الأسباب - غياب النهج التوافقي في المنطقة والتأثير السلبي على عملية السلام وعدم اتباع إجراءات شفافة وشاملة للجميع في نيويورك - توضح امتناع رواندا عن التصويت اليوم. وفي المستقبل، ندعو جميع أعضاء المجلس، بالتنسيق مع طرفي المفاوضات والمجموعة العربية وغيرهم من أصحاب المصلحة، إلى العمل معا صوب إعداد مشروع قرار يحظى بالمزيد من توافق الآراء، مما سيمتدح زخما جديدا لعملية السلام.

وفي الختام، نؤمن إيمانا جازما بأنه، بالنظر لزخم السلام الحالي الذي لا يمكن الرجعة فيه، لن يكون استمرار الوضع الراهن خيارا. وثمة فرصة فريدة للمجتمع الدولي وللطرفين

وكان من شأن نص القرار أن يمكننا من وضع حد لحلقة المفاوضات التي لا تنتهي ولا تخدم سوى تكريس الاحتلال الإسرائيلي وتقويض جميع الجهود الدولية الساعية لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يخالف النص مبدأ المفاوضات المباشرة بين الطرفين ولكنه بدلا من ذلك يتوخى وضع إطار جديد لمفاوضات من شأنها أن تضمن المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة إلى جانب الطرفين المعنيين. وعلاوة على ذلك، يحدد النص بوضوح معايير التوصل إلى حل وهي: إنشاء آليات للأمن تضمن وتحترم سيادة الدولة الفلسطينية مع الانسحاب التدريجي والكامل لقوات الأمن الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والتسوية العادلة والمنصفة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين فضلا عن مسائل الوضع النهائي المتأصلة.

إن مجلس الأمن يرفضه مشروع القرار، قد أضع مرة أخرى فرصة تاريخية، وأصاب بخيبة أمل جميع أولئك الذين استنكروا طيلة سنوات غياب أفق حل سياسي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويبحث رفض مشروع القرار، أيضا رسالة سلبية للغاية تشجع على مواصلة الاحتلال وممارسة الظلم والقمع والدمار، ويفضي بذلك إلى تشديد المواقف الأكثر راديكالية لدى طرفي الصراع. علاوة على ذلك، فقد توفرت الفرصة للمجلس لكي يعزز موقف دعاة السلام في المنطقة، ويعطي للفلسطينيين بارقة أمل، بعد فشل المفاوضات المباشرة التي لم تؤد إلى تحقيق أي شيء.

إن الرأي العام العالمي شاهد اليوم على الواقع المحزن للشعب الفلسطيني، الذي حرم مرة أخرى من حقه الطبيعي في العيش في دولة مستقلة وذات سيادة. وبالنظر إلى الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط، واتساع نطاق أعمال العنف والأعمال الإرهابية، من مصلحة جميع الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن إيجاد حل عاجل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتظل تشاد مقتنعة بأن الحل الوحيد يكمن في حل

إلى قيام الدولة. ويتوقع الشعبان، إلى جانب المجتمع الدولي، من قادتهم إبداء قيادة حقيقة باتخاذ إجراءات تتسم بالمسؤولية وواقعية وجريئة لضمان أمنهم وازدهار مستقبلهم. وأي إجراء انفرادي سيكون مضرا باستئناف مفاوضات السلام، وبالتالي بالتسوية النهائية والسلمية للنزاع.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):
تعتقد الأرجنتينية أن تعليل تصويتها بالموافقة غير ضروري. فتاريخ الشعب الفلسطيني والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تشكل أعمق مبرر للموقف الذي اتخذته بلدي. ونشعر بالأسى لأن مجلس الأمن لم يعتمد اليوم مشروع القرار الذي استهدف التعبير عن عدالة القضية الفلسطينية. ولكن على أعضاء المجلس أن يعلموا أنه لا يمكن لأي قرار أن يثبط عزم شعب على نيل الحرية والاستقلال، وفي المقام الأول، المحافظة على كرامته. وسيتعين علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن عواقب ما حصل للتو في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تشاد.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وفد الأردن على تقديمه مشروع القرار S/2014/916 بشأن القضية الفلسطينية، بالنيابة عن الدول العربية.

وإقرارا بحق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة ذات سيادة ولديها مقومات البقاء داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، صوتت تشاد مؤيدة لمشروع القرار الذي للأسف لم يعتمده مجلس الأمن. ولا يسعنا سوى أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة وأسفنا الشديد حيال رفض هذا النص الهام الذي كان ينبغي، بسبب طابعه الهام والمعتدل والمتوازن، أن يحظى بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن.

وفقا لقراراته. وكما لاحظ مجلس الأمن خلال هذا العام، فقد عانى شعبنا تحت الاحتلال الإسرائيلي من المزيد من السرقة والاحتلال لأراضيه، والهدم لمنازله، ولغارات عسكرية يومية، ولاعتقال واحتجاز آلاف المدنيين، بمن في ذلك الأطفال، والإرهاب المتزايد للمستوطنين، والإهانات المستمرة لكرامته الإنسانية، والاقتحامات المتكررة لأقدس مواقعنا في القدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص، والاستفزازات المتطرفة والتحريض، ورفع درجة التوترات إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، والتهديد بإشعال حرب دينية، وزعزعة استقرار الحالة الميدانية تماما.

وبلغت الوحشية الممارسة على الشعب الفلسطيني ذروتها مجددا، خلال العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة المغلق والمحاصر، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. حيث أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي عشرات الآلاف من الصواريخ والقنابل وقذائف المدفعية والرصاص الحي، على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، في هجمة غير إنسانية وهمجية وإجرامية، أودت بحياة أكثر من ٢ ٢٠٠ فلسطيني، غالبيتهم من المدنيين، بينهم أطفال ونساء، وجرحت وشوهت أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص، كما شردت مئات الآلاف. وروعت مجمل السكان. وتسببت في تدمير واسع النطاق للمنازل، والبنى التحتية المدنية الحيوية والمستشفيات والمدارس، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ مرفق تابع للأمم المتحدة، هي في أغلبها مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك مساجد وكنائس وممتلكات زراعية ومصانع.

وقد ارتكبت إسرائيل كل ذلك عمدا وعن سبق إصرار، محدثة دمارا واسع النطاق، وصدمات نفسية، وكارثة إنسانية واسعة النطاق. كما اقترفت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بلا شك، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

دولتين مستقلتين ديمقراطيتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وبأمن، داخل حدود معترف بها ثنائيا وعالميا.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أحاطب مجلس الأمن بالنيابة عن قيادة دولة فلسطين والشعب الفلسطيني، الذي عانى معاناة طويلة، أنه شعب ذو عزة وكرامة ولا يزال صامدا وملتزمًا التزاما كاملا بالتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، وتحقيق العدل وتلبية تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال، كما أنه لا يزال ملتزمًا باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والسلمية غير العنيفة لتحقيق تلك الأهداف، التي تحظى بدعم عالمي كبير وقائم منذ أمد طويل.

لقد عانينا من مرور عام آخر تعرض خلاله الشعب الفلسطيني للمزيد من الخسائر والمآسي، وشهد تدهور الحالة على جميع الجبهات بسبب الإجراءات غير القانونية، والمدمرة والقمعية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وكان عاما شهد انهيار عملية سياسية أخرى، على الرغم من الجهود الحقيقية التي بذلتها الولايات المتحدة، بدعم كامل من جانب جامعة الدول العربية، وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وجهود وتعاون فلسطين بحسن نية، كما شهد تعميق مأزق سياسي آخر، بسبب التعتن الإسرائيلي الوقح، مما نجم عنه حالة لا يمكن تحملها بتاتا، كما اعترف الجميع بذلك اعترافا قاطعا.

وعلى الرغم من كل ذلك، لم يتمكن مجلس الأمن مرة أخرى من القيام بمهامه المنصوص عليها في الميثاق، لمعالجة تلك الأزمات، والإسهام بشكل حقيقي في إيجاد حل سلمي ودائم

المجموعة، بصفته الممثل العربي للمجموعة في مجلس الأمن، بما في ذلك تقديمه ورعايته لمشروع القرار ودعوته للتصويت عليه. كما نشكر فرنسا على جهودها الجادة ومشاركتها المسؤولة في جميع مراحل العملية وعلى دعمها. وأود أيضاً أن أشكر دولة السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء وزير خارجية لكسمبرغ، على حضوره جلسة اليوم وعلى دعم بلده.

إننا نأسف بشدة، مع ذلك، لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار، على الرغم من أربعة أشهر من الجهود والصبر والمرونة، ومحاولاتنا الجادة للمشاركة، ورغم حقيقة أن المشروع يعكس التوافق الدولي القائم منذ فترة طويلة بشأن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وبعبارات واضحة، راسخة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، أعاد مشروع القرار هذا تأكيد المعايير المعروفة جيداً للتوصل إلى حل عادل ودائم ووضع جدول زمني واضح للتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، بدعم قوي من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مفهوم مؤتمر دولي، فضلاً عن تقديم جدول زمني للإهاء التام للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وتحقيق الاستقلال لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وإيجاد حلول عادلة لجميع القضايا الأساسية، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين.

ولكن نتيجة التصويت اليوم تبين بوضوح أن مجلس الأمن ككل ليس مستعداً وراغباً في الاضطلاع بمسؤولياته على النحو الذي يسمح باعتماد القرار الشامل والسماح لنا بفتح الأبواب من أجل السلام ومن أجل حل عادل ودائم استناداً إلى القانون الدولي. وتبين أيضاً أن مجلس الأمن خرج عن مسار التوافق العالمي الغالب في الآراء والدعوات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، أي وضع حد لهذا الصراع الذي طال

وانتهكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، تتمثل في جرائم حرب. ولا يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، منفيين عن وطنهم، مع استمرار معاناتهم من عدم الاستقرار والضعف بسبب الأزمات والصراعات في المنطقة، التي ألحقت بهم المزيد من التشرد والخسارة، نظراً للمأساة التي تشهدها سوريا، على وجه الخصوص، وتعصف بحياة ومستقبل الكثير من الفلسطينيين.

لقد كان هذا هو العام الذي أوصلنا إلى هذا اليوم، وهو عام زادت خلاله معاناة الشعب الفلسطيني والظلم الذي تعرض له طيلة عقود، مما جعلنا نبتعد أكثر فأكثر عن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق الخطير، اتخذت الحكومة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس، في أوائل شهر أيلول/سبتمبر المبادرة التي عرضت الآن أمام المجلس. وكان الهدف منها تعبئة مجلس الأمن للتحرك لترفع فتيل الوضع المتفجر، وتأكيد الأساس لحل الصراع بشكل عادل، وتصحيح ذلك الظلم التاريخي، وإتاحة أفق سياسي في المستقبل، من شأنه إعادة الأمل لشعبنا، بأن الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي استمر طيلة ٤٧ عاماً لأراضيه والقمع الذي تعرض له، سينتهي قريباً، من خلال وضع إطار زمني لهذا الغرض، وبأنه يمكننا تحقيق العدل والحرية والسلام.

إننا نشكر بصدق جميع البلدان التي اتخذت موقفاً مبدئياً وصوتت مؤيدة لمشروع القرار S/2014/916. ونشكر الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، وكذلك جميع البلدان الصديقة التي دعمتنا خلال مجمل مراحل العملية الطويلة. كما نعرب عن امتناننا الخاص للدول الأعضاء في المجموعة العربية، على كل ما قدمته لنا من دعم، وأشكر الأردن على جهوده التي بذلها بالنيابة عن

وبالنظر إلى الوضع الذي لا يمكن تحمّله والمحفوف بالمخاطر الذي يسود حالياً والحاجة إلى التصرف بروح المسؤولية بالنيابة عن شعبنا لمعالجة احتياجاتهم وتطلعاتهم الوطنية، فإن على القيادة الفلسطينية الآن أن تنظر في خطواتها المقبلة. وسوف تجتمع غداً وتقرر تلك الخطوات المقبلة.

ونحن ممتنون لمساندة جميع البلدان الشقيقة والصديقة في دعم قضية فلسطين العادلة وفي دعم هذه الرحلة المتواصلة للوفاء بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لشعبنا وكي يصبح السلام حقيقة، على الرغم من كثرة التحديات والعقبات.

وبناء على ذلك، نؤكد مجدداً في قاعة المجلس هذه الضرورة المطلقة لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتهما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وانتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة. يجب ألا يظل هذا الازدراء للقوانين مبرراً أو مسموحاً به. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للحرمان من الحق في تقرير المصير لشعب آخر، كما تم التأكيد على ذلك بصوت عال في الجمعية العامة هذا الشهر بالتصويت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بتأييد ساحق لـ ١٨١ من الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

إن الرسالة واضحة على الصعيد العالمي: لقد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض والإفلات من العقاب الذي جلب على شعبنا الكثير من المعاناة والعديد من الأزمات، وغرس الكثير من عدم الاستقرار والغضب في جميع أنحاء المنطقة، والذي لا يزال يقوّض على نحو خطير السلام والأمن الإقليميين والعالميين. لقد تم الإعراب عن هذه الرسالة بقوة في العديد من القرارات المتخذة مجدداً في الجمعية العامة هذا العام بشأن جميع جوانب قضية فلسطين. وتم أيضاً التأكيد عليه بقوة من جديد في مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة التي دعا الوديع، سويسرا، إلى عقده. ولقد

أمدّه، وتحقيق الاستقلال الذي تأخر كثيراً على الشعب الفلسطيني في دولته الخاصة به.

وعلى عكس نتيجة التصويت اليوم، من الواضح أن هناك توافقاً عالمياً في الآراء داخل مجلس الأمن وخارجه على السواء بشأن الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعلى حقيقة أن ضم القدس الشرقية غير قانوني وغير مقبول من جانب أي بلد منفرد. هناك أيضاً توافق عالمي في الآراء حول عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في جميع مظاهرها وعدم قانونية الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والحاجة إلى وقفهما فوراً. ومن الواضح أن هناك توافقاً عالمياً في الآراء بشأن مشروعية الحقوق والتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ومسؤولية المجتمع الدولي في المساعدة على إنجاز ذلك.

ولذلك يجب أن نسأل المجلس: لماذا من الصعب جداً على مجلس الأمن العمل بموجب هذا التوافق العالمي في الآراء وطلب وضع حد للأعمال الإسرائيلية غير القانونية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي - وهو الأمر الذي دعا المجلس إليه مراراً وتكراراً، من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وما بعده - وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية؟ لماذا تمت مراراً عرقلة الجهود التي تبذلها المجموعة العربية، بدعم كامل من حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي وجميع الأصدقاء الآخرين في جميع أنحاء العالم، لتسريع توافق الآراء هذا من خلال مجلس الأمن بوصفه مساهمة نحو وضع حد لهذا الصراع من خلال الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية والمتحضرة وغير العنيفة؟ لماذا نواجه حالة فشل أخرى لمجلس الأمن بينما تتدهور الحالة والسلام والأمن الدوليان يتعرّضان لخطر متزايد؟

الفلسطيني والعالم الانتظار أكثر من ذلك. تلك الرسالة، على الرغم من نتائج اليوم المؤسفة، واضحة بشكل خاص.

وفي الختام، أود أن أشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، ووفد تشاد الصديق على استجابتكم السريعة للدعوة إلى عقد هذه الجلسة والتصويت، وأكرر الإعراب عن عميق الامتنان لجميع أعضاء المجلس الذين أيدوا بحق وبشكل مشرف مشروع القرار. كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين تنتهي فترة ولايتهم يوم غد - الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، ولكسمبرغ - ونهنئهم على جهودهم وخدماتهم في المجلس خلال السنتين الماضيتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): استغل الفلسطينيون كل فرصة ممكنة لتجنب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وشرعوا في سلسلة لا نهاية لها من الألاعيب السياسية، وهم الآن يستعرضون براعتهم في قاعة المجلس باقتراح انفرادي منافٍ للعقل.

ولدي أبناء للفلسطينيين: لا يمكن أن تشق طريقك إلى الدولة بالتهبيج والاستفزاز. وأحث المجلس على وقف إطلاق العنان للفلسطينيين ووضع حد لمسيرهم الحمقاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

كان ذلك التأكيد وما زال في العديد من التماسات البرلمانات الأوروبية التي تدعو إلى الاعتراف بدولة فلسطين وحقيقة أن ١٣٥ بلداً يعترف بالفعل بدولتنا، مع اعتراف السويد بها في الآونة الأخيرة، والتي نحييها من هذه القاعة. لا يزال المجتمع المدني يُعرب عن هذه الرسالة بصوت عال في جميع أنحاء العالم، مع إبداء الدعم الواسع النطاق لقضية فلسطين العادلة وحقوق الشعب الفلسطيني والدعوات إلى حل عادل ودائم.

ولذلك فمن المؤسف للغاية أن يظل مجلس الأمن مشلولاً وغير قادر على العمل للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار على السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه. يجب أن يكون مفهوماً أن الطلبات المتكررة لنا لنتنظر ونتنظر ونتنظر في حين أن شعبنا يعاني، وفي حين أن شعبنا محاصر، وأرضنا تُستعمر، وفي حين يجري تدمير الحل القائم على وجود دولتين وفرص السلام تتبخر، هي طلبات غير قابلة للاستمرار وغير مستدامة في ظل هذه الظروف.

يجب على من يحرصون على إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين أن يعملوا ولا يمكن لهم الاستمرار في تقديم المبررات لإسرائيل والسماح لها، وبالتالي يكونون متواطئين معها، بممارسة السلوك غير الأخلاقي وغير القانوني. يجب على مجلس الأمن أن يتصرف. ولذلك سنواصل دعوة المجلس إلى النهوض بواجباته المنصوص عنها في الميثاق ولن ندخر جهداً في هذا الصدد في السنة المقبلة. لقد حان الوقت لأن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي وحازم لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وأن يسمح باستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣)، وتحقيق العدالة والحرية والسلام في نهاية المطاف. لم يعد بوسع الشعب